عبد المنعم علي عيسى

لماذا لم يقصم «القيصر» ظهر «الخليفة»؟

كانت كل المؤشرات التي سبقت انعقاد القمة ما بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان في سوتشي يوم الأربعاء الماضي، تشير إلى ميزان قوى مختل بدرجة كبيرة لمصلحة الأول على حساب الأخير، والفعل، أي اختلال ميزان القوى، كانت له العديد من المؤشرات التي تراكم بعضها قبيل وقت ليس بقصير، في حين تبلور بعضها الآخر في غضون الأيام القليلة التي سبقت انعقاد القمة، ففي الحالة الأولى يمكن رصد نزعة عربية متنامية للتقارب مع دمشق بدت حثيثة مؤخراً وهي تهدف إلى عودة الأخيرة إلى محيطها العربي، هذه النزعة مرتبطة بنزعة نظيرة لها، لدى من لديهم نزعة التقارب سابقة الذكر، تشي بضرورة إنهاء الوجود التركي في سورية، واللافت هنا في هذا السياق هو أن محاولات أنقرة الساعية للتطبيع مع مصر والسعودية والإمارات لم تنجح في التخفيف من تلك النزعة، بل على العكس فقد زادت منها كما يبدو، ومتابعة الروسيه يمكن أن تسجل أيضا ظاهرة خسارة أردوغان، ومعه حزبه، للكثير من رصيدهما في الشارع التركي على وقع التشظيات السياسية الحاصلة داخل حزبي «العدالة والتنمية» والتي أدت إلى خسارة الأخير لكتلة ثقله في الشارع بعيد خروج جنديين كانا قد ولدا من رحمه، هذا الوضع كان من الحساسية بحيث لا يحتمل عودة الجنود الأتراك المحملين بتوابيت إلى بلادهم حال اندلاع المعارك، وفي السياق نفسه كانت المرحلة السابقة قد سجلت أيضاً سحب «أزمة اللجوء»، التي كان يستخدمها أردوغان كورقة تهديد يلوح بها للأوروبيين، من التداول، والعديد من المؤشرات التي كانت ترصدها تصريحات المسؤولين، ممن يلوح لبلادهم بتلك الورقة، كانت تشير إلى أن تلك «البضاعة» باتت كاسدة ولم يعد سوقها حامياً كما كان في السابق، وفي الحالة الثانية، أي التي تشمل المؤشرات التي تبلورت مؤخراً، يمكن لنا أن نلحظ نقل العديد من الدول الفاعلة على الساحة السورية لرهانها الذي كان متركزاً على الولايات المتحدة إلى روسيا بعد بروز معطيات توحي بنية الأولى إعطاء «توكيل عام» للأخيرة يخولها بإنضاج حل سياسي للأزمة السورية وفق ضوابط محددة، هذه النزعة مرتبطة بنزعة نظيرة منها، لكن اللحظ الأهم، في هذه الزمرة، والذي قد يعادل، أو يفوق، تأثير كل المعطيات السابقة التي من شأنها إضعاف الموقف التركي، كان قد تمثل في الانكفاء الأميركي الخارجي عموماً، وتجاه نظام أردوغان على وجه الخصوص مما يمكن لحظه في لقاءات الأخير التي أجراها على هامش اجتماعات الدورة الـ٧٦ من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذه الانكفاءة كانت كفيلة وحدها بكشف ظهر «الخليفة»، الذاهب للقاء «القيصر» في منتجعه المفضل لديه.

هذه المعطيات التي كانت تراكم المزيد من الضعف في الموقف التركي دفعت بأردوغان إلى إطلاق تصريحات استفزازية كان الظن أن من شأنها إعادة تفعيل «مبدأ المقايضة» الذي استخدمه الأخير بنجاح عندما كانت خطوط التماس التركية الروسية ساخنة في ليبيا وناغورني قره باغ، فهو قال في كلمته التي ألقاها من على منبر الأمم المتحدة: «نولي أهمية كبيرة لحماية وحدة أراضي وسيادة أوكرانيا بما فيها شبه جزيرة القرم التي لا نعترف بضمها»، ثم تلا ذلك التصريح بشأن لوزارة الخارجية التركية كان قد أشار إلى «لا شرعية» الانتخابات البرلمانية التي شهدتها شبه الجزيرة بدءاً من ١٩ أيلول الماضي وعلى امتداد ثلاثة أيام.

شاب القمة أجواء من الضبابية خصوصاً لجهة النتائج التي خلصت إليها، وهو ما ترصده التصريحات المقتضبة التي تلي بها مسؤولو البلدين، فالمتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف كان قد قال في اليوم التالي لانعقاد القمة إنه «تم التأكيد على تطبيق جميع الاتفاقات بخصوص إخلاء محافظة إدلب من العناصر الإرهابية»، في حين أدلى أردوغان من على متن الطائرة التي أقلته لبلاده بتصريحات للصحفيين جاء فيها: «بحثنا أن الوقت حان لتطبيق حل نهائي ومستدام في سورية، وبالدرجة الأولى للأوضاع في إدلب، وحددنا خريطة طريق سوف تعتمد من وزرائنا في الخارجية والدفاع»، ومن الواضح أن التصريحات السابقة، الروسية والتركية على حد سواء، هي ذات طابع عام ولا جديد تضيفه إلى مسلسل التصريحات التي سبقتها على امتداد الأعوام السابقة، إلا أن تلك التصريحات المقتضبة لا تعني بالضرورة أن القمة كانت «باردة» بدرجة استحضرت معها كل هذا البرود الذي تبرزه التصريحات سابقة الذكر، ومن الراجح أن السخونة الحاصلة في إدلب ومحيطها، وما هو أبعد منهما، كانت تفترض درجات حرارة داخل قاعة اللقاء، هي غيرها التي كانت في منتجع سوتشي البارد هذي الأيام، ولربما كانت الرسالة الروسية الموجهة من محيط عفرين قبيل أيام من القمة وحدها كافية لإعادة «الصيف» إلى تلك القاعة، فقصف الطائرات الروسية لمواقع «فرقة الحمزة» في براد وباصوفان كان يراد منه تذكير أردوغان بأن البقاء في عفرين ومحيطها، وسواهما، هو رهن الإيعازات التي تعطيها موسكو لطيارييها المرابطين هناك.

من الراجح أن «القيصر» لم يعمد لقصم ظهر «الخليفة» على الرغم من امتلاكه للأدوات اللازمة للقيام بالفعل لعدة اعتبارات، في مقدمها أنه يرى أن ثمة دوراً لتركيا لا يزال لازماً للضغط على الأميركيين في سورية بغية تسريع عملية سحب قواتها من شرق الفرات، ثم إنه قرأ جيداً تهاوي أحجار الدومينو التركية على امتداد المنطقة، في مصر وليبيا وتونس وآخرها في المغرب، على أن الفعل إذا ما تلاه نظيره له في إدلب، فإنه قد يدفع بأردوغان نحو خيارات «شمشونية»، من نوع ذهابه إلى محاولة تكرار السيناريو الإثيوبي مع كل من مصر والسودان، بمعنى ذهابه نحو حجز مياه نهر الفرات عن العراق وسورية، ولذا فإنه، أي بوتين، اكتفى مرحلياً بفتح طريق الزاوية بأريحاء إدلب.

ويمكن أن نسجل أيضا أن أنقرة بغية فك ارتباطها مع «هيئة تحرير الشام» كطريق أسهل لاستعادة إدلب إلى الحضن السوري الأمر الذي قد لا يطول بعد سوتشي ٢٩ أيلول الماضي، ولربما كانت التباشير الأولى لهذي الأخيرة تقول إنه قد يحدث في خواتيم العام العاشر للأزمة السورية.

«الإدارة الذاتية» الانفصالية تستولي على أراضٍ زراعية في الرقة!

في فصل جديد من فصول الانتهاكات الإجرامية التي تمارسها في مناطق سيطرتها، استولت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، على أراضٍ زراعية في ريف مدينة الرقة بحجة قانون «حماية الأملاك العامة».

وأكد مصدر محلي وفق مواقع إلكترونية معارضة، أمس، أن ما يسمى «مكتب الأملاك العامة» التابع لما تسمى «اللجنة الزراعية» ضمن «مجلس الرقة المدني» صادر ٣٠٠٠ هكتار زراعي في قرى المنصورة والبارودة وكديران وهنيدة ورويان غرب الرقة، وذلك خلال الفترة ما بين ١٥ أيلول الماضي و١ تشرين الأول الجاري، باعتبارها أملاكاً عامة».

وأضاف المصدر إن «مدينة الشعب» التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» -قسد-، بدأت بعملية هدم المنشآت (منازل وأسوار) الموجودة على هذه الأراضي.

وأشارت المواقع إلى أن «الإدارة الذاتية» أصدرت قانون «حماية الأملاك العامة في الرقة»، بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠٢١، الذي ينص على «بطلان كل العقود من بيع وشراء وإيجار واستثمار للأراضي ذات الملكية العامة بدءاً من تاريخ ١٤ آذار ٢٠١٣». وبموجبه تزال كل المنشآت الواقعة ضمن هذه الأراضي من التاريخ المذكور ويتم تسليمها للدائرة المختصة».

وقال أحد الفلاحين من أهالي قرية المنصورة غرب الرقة ويدعى عبد الحنان الحامود: «اشتريت أرضاً (وضع يد) بمبلغ ٨٠٠٠ دولار من صاحبها في حزيران عام ٢٠١٤، وهو من الأمور المتعارف عليها تجارياً في المنطقة منذ ٣٠ عاماً ولاسيما أن قانون الاستصلاح الزراعي يسمح بالتصرف بالأرض لمن أحياها». لأفاجأ بأن أرضي عادت ملكيتها لـ«الإدارة الذاتية»، حيث تم استدعائي إلى مكتب «الأملاك العامة في الرقة»، وتم إخلاء مسئوليتي عنها رغم دفعي مبالغ كبيرة في استثمارها وبناء بيتين ريفيين عليها وتسويرها».

ولفت إلى أنه عندما طالب بتعويض مادي عن الأموال التي تكلفها كان ردهم «هذه أملاك عامة لا تعويض لها!».

حتى الموالي، رفع المتضررون من هذا القانون منذ تاريخ صدوره في رفض صريح لهذا القانون، لكن لم تقدر تلك المحاكم أي رد بهذا الخصوص في ظل تمسك «الإدارة الذاتية» بمرجعية القانون.

وتواصل ميليشيات «قسد» ممارساتها الإجرامية بحق أهالي المناطق التي تسيطر عليها في شمال وشمال شرق البلاد، حيث تشن حملات اعتقال وخطف بحق أبنائهم تحت حجج واهية ومنها التنداهم لتنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عن سرقتها مع الاحتلال الأميركي لثروات المنطقة من نفط ومحاصيل زراعية.

وكالات

«الأميركي» واصل تعزيز قواعده غير الشرعية

الاحتلال التركي يقصف عين عيسى بأسلحة محرّمة دولياً

قصف قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين غرب بلدة عين عيسى الشمالي (عن الانترنت)

أدخلت قوات الاحتلال الأميركي رتلاً محملاً بمواد ومعدات لوجستية من الأراضي العراقية إلى محافظة الحسكة بهدف دعم قواتها الموجودة في قواعدها غير الشرعية في الأراضي السورية، على حين اعتدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين بالقصف على محيط بلدة عين عيسى شمال الرقة بالقنابل العنقودية المحرمة دولياً والأسلحة الثقيلة.

وفي التفاصيل، فقد ذكرت مصادر محلية في محافظة الحسكة، أن قوات الاحتلال الأميركي أدخلت رتلاً مؤلفاً من ٣٢ آلية من شاحنات محملة ومغلقة وصهاريج نفط وبرادات من الأراضي العراقية إلى سورية مساء أول من أمس وتوجه إلى مطار خراب الجير في ريف اليعربية حيث توجد قاعدة غير شرعية لقوات الاحتلال الأميركي.

وأدخلت قوات الاحتلال الأميركي في الثامن والعشرين من الشهر الماضي رتلاً من ٧٠ آلية محملة بمعدات عسكرية ومدرعات ومدفعية ومواد لوجستية لدعم قواعدها في الأراضي السورية.

من جهة ثانية، قصفت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين غرب بلدة عين عيسى بريف محافظة الرقة الشمالي بالقنابل العنقودية المحرمة دولياً والأسلحة الثقيلة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأوضحت المواقع أن الاحتلال التركي ومرتزقته قصفوا مخيم عين عيسى بالقنابل العنقودية المحرمة دولياً والأسلحة الثقيلة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وبدأت تشطيد المدينة ومحيطها بعد استكمال عمليات التسوية فيها يوم أمس.

وأوضحت، أن عملية التمشيط تهدف إلى تأمين المنطقة من بقايا العبوات الناسفة والألغام ضمن المدينة التي تم فيها تسوية أوضاع أكثر من ٢٩١ مدنياً و١٥ عسكرياً، على حين جرى تسليم عدد من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة للجيش من بينها ٣٨ بندقية آلية، و٣ بندقيات نصف آلية، و٤ بندقيات بمبوكشن، وقاذفي آر بي جي مع الذخيرة.

وعبر عدد من الأهالي والوجهاء في نوى عن ترحيبهم وفرحتهم بما يحصل، مؤكدين ضرورة التعاون والحارة ونمر، جرت العمليتان في مدينة نوى ومحيطها، على حين دخلت وحدات منه إلى تلبعة تسيل في ريف المحافظة الغربي تنفيذاً للتسوية التي طرحتها الدولة، عقب تنفيذها في كل من طفس وتل شهاب والعجمي ونبع والباودة والمزيريب ومساكن جلين وزيزون، وقرى وبلدات ناحية الشجرة وهي جملة والشجرة ومعريه وعابدين وكويا وبيت أره ونافعة والشيخ والمسريبة وعين ذكر وسحم الجولان ومناطق أخرى في حوض اليرموك بريف درعا الغربي ومدينة داعل، وذلك بعد تنفيذ هذه التسوية في حي «درعا البلد» وسط المدينة.

بدء تسوية أوضاع عدد من المسلحين والمطلوبين في مدينة جاسم بريف درعا (عن الانترنت)

«جاسم» و«الحارة» و«نمر» تنضم إلى التسوية.. والجيش يمشّط «نوى» ومحيطها

الوطن

أعلنت مصادر مسؤولة في مدينة درعا -الوطن- عن بدء الجيش العربي السوري والجهات المختصة، أمس، تنفيذ عمليتي تسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية واستلام السلاح من أبناء مدينتي جاسم والحارة وبلدة نمر بريف درعا الشمالي.

وأوضحت أن ذلك يأتي تنفيذاً للتسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي وإعادة الأمن والاستقرار إلى كل أرجاء محافظة درعا وفرض كامل سيادتها فيها.

وذكرت المصادر، أنه تم افتتاح مركز التسوية واستلام السلاح في مقر المركز الثقافي بمدينة جاسم لتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية من أبناء جاسم وكذلك من أبناء الحارة ونمر، إضافة إلى استلام السلاح الذي كان بحوزة بعضهم.

وأكدت توافد العشرات من المسلحين والمطلوبين والفارين إلى المركز لتسوية أوضاعهم، وكذلك تسليم عشرات القطع من السلاح بين الخفيف والمتوسط.

ولفتت إلى أن هناك وجوداً عسكرياً للجيش العربي السوري في جاسم، وكذلك هناك وجود للجهات المختصة منذ فترة بعيدة وأن دوائر الدولة موجودة هناك.

ويضم ريف درعا الشمالي إضافة إلى جاسم والحارة ونمر مدناً وبلدات وقرى أبرزها، انخل وسملين وزمرين وعقربا والطيحة وكفرناسج وداعل وإبطبع وغيرها، علماً أن مدينة داعل وقرية ابطع دخلهما الجيش منذ فترة وجرى فيهما تنفيذ التسوية التي طرحتها الدولة.

وأكدت المصادر أنه بالنسبة لمدينة انخل، فقد بادر الأهالي من تلقاء أنفسهم إلى جمع السلاح وتسليمه للجيش، وقد حصلت فيها تسويات لأوضاع المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية، مشيرة إلى أن إنخل لم يحصل فيها اعتداءات على موالح وحواجز الجيش العربي السوري.

وذكرت المصادر أنه ومع بدء الجيش والجهات المختصة تنفيذ عمليتي تسوية الأوضاع واستلام السلاح في جاسم، عززت وحدات أخرى منه وجودها في مدينة نوى بريف المحافظة الشمالي الغربي، وبدأت تمشيط المدينة ومحيطها بعد استكمال عمليات التسوية فيها يوم أمس.

وأوضحت، أن عملية التمشيط تهدف إلى تأمين المنطقة من بقايا العبوات الناسفة والألغام ضمن المدينة التي شهدت مدنياً و١٥ عسكرياً، على حين جرى تسليم عدد من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة للجيش من بينها ٣٨ بندقية آلية، و٣ بندقيات نصف آلية، و٤ بندقيات بمبوكشن، وقاذفي آر بي جي مع الذخيرة.

وعبر عدد من الأهالي والوجهاء في نوى عن ترحيبهم وفرحتهم بما يحصل، مؤكدين ضرورة التعاون

عودة ٤٥٠٠ لاجئ سوري من الأردن خلال العام الجاري

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمس، أن ٤٥٠٠ لاجئ سوري عادوا من الأردن إلى بلادهم خلال العام الجاري.

وتحدث الناطق الرسمي باسم مكتب المفوضية، محمد الحواري، وفق موقع «رويا» الإخباري الأردني عن مصير اللاجئين السوريين في الأردن بعد إعادة فتح الحدود بين الجانبين.

وأشار الحواري إلى أن إغلاق الحدود كان بسبب جائحة «كورونا»، وليس لأي سبب آخر»، لافتاً إلى أن قرار عودة اللاجئين هو قرار مستقل يخص اللاجئ، مؤكداً أن «هناك رغبة في عودة اللاجئ السوري إلى بلاده».

وفي نهاية الشهر الماضي، أعلنت وزارة الداخلية الأردنية، إعادة فتح «معبر جابر» المقابل لـ«معبر نصيب» على الحدود مع سورية بدءاً من صباح اليوم الـ٢٩ من الشهر ذاته، بعد أن توصل الأردن ولبنان وسورية ومصر خلال أيلول الماضي لاتفاق يسمح بتوصيل الغاز الطبيعي المصري إلى لبنان عن طريق سورية.

وأوضح الحواري أن عدد الأشخاص الذين عادوا إلى سورية من شهر تشرين الأول ٢٠١٥، قرابة ٤١ ألف لاجئ سوري، بينما عاد ٤٥٠٠ لاجئ خلال العام الحالي ٢٠٢١.

ويقول المليون لاجئ إن على أراضيه حوالي ١.٣ مليون لاجئ سوري تصنفهم تقريباً مفوضية لبنان لدى المفوضية، بينما تحدثت سجلات المفوضية عن وجود ٦٣٧، ٧٠٧ ألف لاجئ سوري مسجل، منهم من يسكن في المخيمات السورية الرسمية والمؤقتة والباقون موزعون على المحافظات والمدن الأردنية.

بموازاة ذلك، تحدثت وكالة «أ ف ب» للأنباء في تقرير عن المحنة التي يعانيها اللاجئون السوريون في قبرص بخصوص انفصالهم عن أطفالهم.

وقالت لاجئة سورية تحمل رضيعها في مخيم للمهاجرين في قبرص تدعى كوثر رسلان: «أنا محطمة هنا».

وحسب الوكالة، غادرت كوثر مع عشرات المهاجرين السوريين الآخرين بيروت في ٢٢ آب الماضي في قارب كان متوجهاً بشكل غير قانوني إلى الجزيرة الواقعة على مسافة نحو ١٦٠ كيلومتراً من لبنان.

وأضافت الوكالة: إن كوثر التي بدأت رحلتها مع زوجها وطفليها اللذين يبلغ أحدهما عاماً والثاني ثلاثة أعوام، كانت على وشك الولادة، وأنها عند وصولها إلى مسافة نحو عشرة كيلومترات من الساحل القبرصي، أصبح القارب محاطاً بخفر السواحل الذين أبحروا لإعادته إلى لبنان.

ونظراً إلى وضع كوثر الصحي، اصطحبها عناصر خفر السواحل معهم لكنهم تركوا بقية أفراد عائلتها في القارب الذي عاد بعد ذلك متوجهاً إلى لبنان.

ووقعت قصفاء أخرى مماثلة مع لبنان عام ٢٠٢٠ يقضي بإعادة أي مهاجر غير شرعي يحاول الوصول إلى الجزيرة بحراً.

وقالت كوثر: «كدت أموت عندما علمت بعودة عائلتي إلى لبنان»، داعية السلطات القبرصية إلى قبول طلبها لم شمل عائلتها كي تعيش مع أطفالها.

وحسب القانون القبرصي، يحق فقط للمهاجرين الحاصلين على وضع لاجئ لم شمل أفراد أسرهم. لكن من بين قرابة ٧٧٠٠ طالب لجوء سوري مسجل، منهم من يسكن في المخيمات السورية الرسمية والمؤقتة والباقون موزعون على المحافظات والمدن الأردنية.

وبموازاة ذلك، تحدثت وكالة «أ ف ب» للأنباء في تقرير عن المحنة التي

الجيش و«الحربي» يقضيان على إرهابيين في «خفض التصعيد» والبادية

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

قضى الجيش العربي السوري أمس، على العديد من الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، مع مواصلة الطيران الحربي استهدافه لمواقع تنظيم «جبهة النصرة الإرهابي في إدلب، وذلك تزامناً مع تمكن وحدات من الجيش من قتل العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية.

وفي التفاصيل، بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش تصدى لإرهابيين على محور المعشار في سهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي، تسللوا للاعتداء على نقاط له، في خرق واضح لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد».

وأكد المصدر، أن الجيش أوقع عدداً من الإرهابيين قتلى وجرحى وأرغم الباقين على الفرار. وقلت إن أن وحدات الجيش العاملة بالمنطقة، ردت على هذا الخرق لاتفاق وقف إطلاق النار، ودكت بالمدفعية والصواريخ مواقع للإرهابيين ونقاط تمركزهم، في محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي مجدليا والشريف وبجبل الزاوية بأريحاء إدلب.

وذكر، أن الطيران الحربي الروسي، شن عدة غارات على مواقع لتنظيم «النصرة» والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المتحالفة معه في غرب إدلب، محققاً فيها إصابات دقيقة.

مصدر ميداني آخر ذكر لـ«الوطن»، أن سلاح الجو الروسي واصل أمس غاراته ضد إرهابيي النظام التركي، واستهدف تجمعات ومستودعات أسلحة وذخيرة للإرهابيين في محور برزة في جبل الأكراد بريف اللاذقية الشمالي وفي محيط بلدة الكندية الواقعة في ريف جسر الشغور غرب إدلب حيث معاقل «الحزب» الإسلامي التركستاني» الممول من النظام التركي، ملحقاً خسائر بشرية وعسكرية في صفوف الإرهابيين.

وأشار المصدر إلى أنه بالتوازي رد الجيش العربي السوري على خروقات الإرهابيين المستمرة في «خفض التصعيد»، ودمر آليات عسكرية وقتل وجرح العديد منهم خلال إسكاته مصادر نيرانهم في محور العمقية بسهل الغاب الشمالي وفي محيط بلدة مجدليا جنوب إدلب وفي جوار بلدة النيرب بريف المحافظة الشرقي غرب مدينة سراقب.

وأول من أمس، ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش أدمى الإرهابيين منذ بداية الأسبوع الجاري، بضربات نارية كثيفة، طالت معظم مواقعهم ونقاط تمركزهم وانتشارهم بسهل الغاب ومنطقة جبل الزاوية جنوب إدلب، «كرسالة شديدة اللهجة لهم مفادها: أن ساعة تحرير إدلب قد أزفت».

بموازاة ذلك، وقع انفجار داخل مستودع للذخيرة في حي وادي النسيم بمدينة إدلب، ما أسفر عن مقتل أحد مسلحي ما يسمى «الحزب الإسلامي التركستاني» الموالي للاحتلال التركي وإصابة ٤ آخرين، وفق ما ذكرت مصادر إعلامية محلية.

أما في البادية الشرقية، فقد بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات مشتركة من الجيش والقوات الرديفة، خاضت اشتباكات مع خلايا من تنظيم داعش، خلال تمشيطها قطاعات في منطقة البلعاس بريفي حماة الشرقي.

وأكد المصدر، أن الاشتباكات أسفرت عن مقتل العديد من مسلحي التنظيم، في حين ارتقى عدد عناصر من الوحدات المشتركة شهداء.

وقلت إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي شن عدة غارات على مواقع لداعش بعمق البادية.

عناصر من الجيش العربي السوري تدك بالمدفعية مواقع للإرهابيين في سهل الغاب الشمالي الغربي (عن الانترنت)

أكدتا أن وجودها غير الشرعي عقبة أساسية لعودة البلاد إلى حياتها الطبيعية

سورية وروسيا: على أميركا إعادة الأراضي التي تحتلها إلى الدولة بأسرع وقت

دورية مولّفة لقوات الاحتلال الأميركي في ريف الحسكة (عن الانترنت)

أكدت سورية وروسيا، أمس، أن الوجود غير الشرعي للولايات المتحدة وحلفائها في سورية، هو العقبة الأساسية لعودة البلاد إلى حياتها الطبيعية، مشددتين على ضرورة إعادة هذه الأراضي بأسرع وقت ممكن إلى الدولة السورية.

وقالت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية في بيان تلقته وكالة «سانا»: تقوم الهيئتان بالعمل على مساعدة المواطنين السوريين في العودة الطوعية الآمنة إلى وطنهم واستعادة الحياة الطبيعية في البلاد وقد تم حتى الآن بفضل الجهود المشتركة إعادة ٢٣٠٦٥٨ مواطناً سورياً إلى أماكن إقامتهم المختارة».

وأوضح البيان، أن الحكومة السورية تواصل بذل الجهود لتهيئة الظروف الملائمة لعودة مواطنيها وتسوية أوضاعهم وإعادة دمجهم في المجتمع بأسرع وقت ممكن.

وذكر، أنه من الإجراءات المهمة في هذا الاتجاه، المعرض الذي سأعمت به نحو ٢٥ مشاركاً في مجال الخدمات النسيجية والدوائية والسياحة والتعليم وتلقت لجنة المستثمرين الشباب لدى غرفة الصناعة في حلب للعمل على تأمين فرص عمل للمواطنين.

وأشار إلى أن الحكومة السورية توفي الإجراءات بحسب تقضي «كورونا» الوقاية وعلى سبيل المثال قامت وزارة الصحة في الحسكة بإنشاء تسعة مراكز صحية متنقلة إضافية.

وكشف البيان، أن ما تتخذه الدولة السورية من إجراءات مهمة في سبيل استعادة الحياة الطبيعية للسكان يصطدم بمعارضة قوية من قبل أميركا مصحوبة بحملة إعلامية دعائية، حيث تنشط المواقع الإعلامية الموالية لأميركا بنشر معلومات غير الشرعية التي تعيق إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة، كما تحول دون وصول المعدات الطبية والأدوية اللازمة لمواجهة وباء كورونا».

ودعا البيان المجتمع الدولي إلى عدم التخلي عن التزاماته وتقديم الدعم اللازم لهيئة الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٥٥ الواقع على مسؤوليتها بتطوير العمل في سورية في إطار مشاريع إعادة الإعمار المبكرة وتحسين المرافق العامة.

وأكدت الهيئتان، أن الوجود غير الشرعي لأميركا وحلفائها في سورية هو العقبة الأساسية لعودة البلاد إلى حياتها الطبيعية، وذلك من خلال قيامها بسلب الموارد الطبيعية في سورية وإشعال بؤر التوتر في المنطقة.

وأوضحتا، أن ما يؤكد ذلك، هو إخفاق ما كانت تحضر له الوكالات التابعة للأمم المتحدة في بداية أيلول الماضي والذي تم التخطيط له منذ سنتين وما عرف بالخطة «ب» حول إجلاء سكان «مخيم الركبان»، وذلك بسبب عدم جدية واشنطن في تقديم الدعم للمخيم هناك باستخدام قوة بمنع ممثلي الأمم المتحدة من إجلاء المواطنين السوريين إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وتابعتا: «إنه مما يلفت القلق تصريح الجانب الأميركي لفشل عملية انقاذ سكان المخيم هو الادعاء بغياب المعونات الإنسانية لـ«مخيم الركبان». ونحن هنا نتنبه إلى أن المساعدة اللازمة للمواطنين العائدين من المخيم تقدم على الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وأوضحتا، أن ما يؤكد ذلك، هو إخفاق ما كانت تحضر له الوكالات التابعة للأمم المتحدة في بداية أيلول الماضي والذي تم التخطيط له منذ سنتين وما عرف بالخطة «ب» حول إجلاء سكان «مخيم الركبان»، وذلك بسبب عدم جدية واشنطن في تقديم الدعم للمخيم هناك باستخدام قوة بمنع ممثلي الأمم المتحدة من إجلاء المواطنين السوريين إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وتابعتا: «إنه مما يلفت القلق تصريح الجانب الأميركي لفشل عملية انقاذ سكان المخيم هو الادعاء بغياب المعونات الإنسانية لـ«مخيم الركبان». ونحن هنا نتنبه إلى أن المساعدة اللازمة للمواطنين العائدين من المخيم تقدم على الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة، حيث تتوافر هناك جميع الشروط المطلوبة، في حين أن المشكلات الإنسانية المتحدة في جنوب بريف الحسكة (عن الانترنت)

للاستمرار بفرض العقوبات الاقتصادية غير الشرعية التي تعيق إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة، كما تحول دون وصول المعدات الطبية والأدوية اللازمة لمواجهة وباء كورونا».

ودعا البيان المجتمع الدولي إلى عدم التخلي عن التزاماته وتقديم الدعم اللازم لهيئة الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٥٥ الواقع على مسؤوليتها بتطوير العمل في سورية في إطار مشاريع إعادة الإعمار المبكرة وتحسين المرافق العامة.

وأكدت الهيئتان، أن الوجود غير الشرعي لأميركا وحلفائها في سورية هو العقبة الأساسية لعودة البلاد إلى حياتها الطبيعية، وذلك من خلال قيامها بسلب الموارد الطبيعية في سورية وإشعال بؤر التوتر في المنطقة.

وأوضحتا، أن ما يؤكد ذلك، هو إخفاق ما كانت تحضر له الوكالات التابعة للأمم المتحدة في بداية أيلول الماضي والذي تم التخطيط له منذ سنتين وما عرف بالخطة «ب» حول إجلاء سكان «مخيم الركبان»، وذلك بسبب عدم جدية واشنطن في تقديم الدعم للمخيم هناك باستخدام قوة بمنع ممثلي الأمم المتحدة من إجلاء المواطنين السوريين إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وتابعتا: «إنه مما يلفت القلق تصريح الجانب الأميركي لفشل عملية انقاذ سكان المخيم هو الادعاء بغياب المعونات الإنسانية لـ«مخيم الركبان». ونحن هنا نتنبه إلى أن المساعدة اللازمة للمواطنين العائدين من المخيم تقدم على الأراضي الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

التنين الصيني يتصدى لتحالفات بايدن

الحلف الجديد بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا الموجه ضد الصين يشكل تطوراً سياسياً خطيراً، لأنه بحجة الدفاع عن الدول الحليفة لأميركا في تلك المنطقة، أقام الرئيس الأميركي جو بايدن حلفاً هجومياً لمحاصرة الصين، بايدن لم يحد عن مسار سلفه دونالد ترامب، لجهة التصعيد المتهور مع الخصوم، تحالف «أوكوس» بين الدول الثلاث، يعني صياغة تحالفات الولايات المتحدة على قاعدة «الاستدارة نحو آسيا»، في عهد الإدارة الحالية التي وجدت من هو مستعد للسير خلفها من دون شروط في حرب ضد الصين.

بايدن أقدم على خطوة استفزازية خطيرة ضدّ الصين، رفعت منسوب التوتر بشكل غير مسبوق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودفعت حليفه الأسترالي إلى إلغاء صفقة غواصات ضخمة مع فرنسا.

إن الولايات المتحدة عادت لتأهيل بريطانيا واعتمادها دولة محورية في الصراع الدولي، في محاولة لتعظيم دور بريطانيا العجوز في مناطق أخرى ذات علاقة بالتنافس والصراع مع الصين، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.

ويعتبر الأميركيون عن قلقهم من توسع الصين في مناطق النفوذ الأميركية مثل باكستان، وغرب آسيا، والقرن الأفريقي، وكذلك عندما تم الكشف عن عرض صيني لإيران، باتفاقية تعاون لـ٢٥ عاماً، تشمل قطاعات إستراتيجية بما فيها النفط والتصنيع العسكري.

واشنطن تبدي قلقاً من تعاظم قوة الصين وتمددها ونجاحها الاقتصادي والصناعي والعلمي والعسكري، وتدعي أن التنين الصيني سيصبح خطراً على مصالحها، وعليها مباشرة في المستقبل.

الصين تندّد، بالصفقة الثلاثية التي وصفتها بـ«غير المسؤولة»، وقال المتحدث باسم خارجيتها: إن «التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في مجال الغواصات النووية يزعزع بشكل خطير السلام والاستقرار الإقليميين. ويكثّف سباق التسلح ويقوّض الجهود الدولية نحو عدم انتشار الأسلحة النووية»، متهماً الدول الثلاث بالتصرف وفق «ذهنية الحرب الباردة»، وباستخدام الأسلحة النووية لأغراض جيوسياسية.

فرنسا قالت إن صفقة الغواصات كشفت «كذب وازدواجية» أميركا وأستراليا وبريطانيا، تحالف أو شراكة «أوكوس» الثلاثية تعيد ترتيب هيكل القوة في منطقة المحيط الهادئ، انطلاقاً من فرضية أن الصين لم تعد منافساً يمكن مجاراته سلمياً، بل تقترب من أن تكون عدواً خطيراً، وفي جوارها فرضية أخرى مفادها أن مواجهة أميركا لعدو بحجم الصين تتطلب مشاركة في الأعباء من قبل القوى الإقليمية الحليفة، ويشير البعض إلى أنّ «صلة الرحم» بين واشنطن والدول الأنغلوساكسونية تحملها على تمييزها.

موضوع الغواصات النووية يعني باختصار أن أستراليا تخلت عن السياسة الحذرة تجاه الصين، التي شكلت لها مصدراً مهماً طوال العقد المنصرم في مجالات جذب الاستثمارات الصينية والتبادل التجاري، وبما يقارب ٢٠ في المئة من إجمالي حجم التجارة الأسترالية مع الخارج، و٣٣ في المئة من صادراتها إلى الصين.

الصين تعتمد في علاقاتها الخارجية على قدر كبير من التحفظ والاعتراف بتفاقم دول العالم المختلفة وفوق ذلك فإن لديها ما يقابل ٣.٢ تريليونات دولار من الاحتياطيات المال